الأمم المتحدة

A/C.1/78/PV.10

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والسبعون

المحاضر الرسمية

اللجنة الأولى

الجلسة **10**

الخميس، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد باولاوسكاس ..... (ليتوانيا)

افتُتحت الجلسة الساعة 15/00.

البندان 120 و 135 من جدول الأعمال

تنشيط أعمال الجمعية العامة

تخطيط البرامج

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): فيما يتعلق بالبندين المدرجين في جدول أعمال جلسة اليوم، أود أن أوجه انتباه اللجنة الأولى إلى مذكرة من الأمانة العامة واردة في الوثيقة A/C.1/78/INF/4، التي تبرز الأحكام ذات الصلة من القرار 335/77 بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة والقرار 254/77 بشأن تخطيط البرامج.

وفقا للفقرة 11 من القرار 254/77،

”حينما لا يتسنّى للجنة البرنامج والتنسيق أن تقدم استنتاجات وتوصيات بشأن برنامج فرعي أو برنامج بعينه من الميزانية البرنامجية المقترحة، فإن الجلسة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة المسؤولة عن تلك الولايات تنظر في بداية دورتها في البرنامج الفرعي أو البرنامج المذكور من أجل تقديم أي استنتاجات وتوصيات إلى اللجنة الخامسة، في أقرب فرصة، وفي موعد لا يتجاوز أربعة أسابيع بعد بدء الدورة، لكي تنظر فيها اللجنة الخامسة في الوقت المناسب“.

أوصت لجنة البرنامج والتنسيق، في الفقرة 105 من تقريرها الصادر بوصفه الوثيقة A/78/16، بأن تستعرض الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والسبعين، الخطة البرنامجية للبرنامج 3، نزع السلاح، في إطار بند جدول الأعمال المعنون ”تخطيط البرامج“. وتعقد جلسة اليوم استجابة لتلك الولاية.

عقب مناقشة اليوم، أعتزم تقديم موجز الرئيس بشأن مناقشات برنامج نزع السلاح إلى رئيس اللجنة الخامسة. وبالمثل، واستنادا إلى ردود الفعل الواردة من الوفود سألخص، بصفتي رئيسا، النقاط الرئيسية التي أثارها أعضاء اللجنة بشأن أساليب عمل اللجنة لإحالتها بعد ذلك إلى الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة.

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول، أود أن أذكِّر الوفود بأن البيانات التي يدلى بها بالصفة الوطنية تقتصر مدتها على خمس

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

دقائق، في حين تقتصر البيانات التي يدلى بها باسم مجموعة من الدول على سبع دقائق.

السيد يوستاسيو دي لوس سانتوس (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): فيما يتعلق بأساليب العمل، يود وفدي أن يعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها الأمانة ودورها في تنظيم جلسات اللجنة الأولى وأنشطتها. إن الدعم الذي تقدمه في غاية الأهمية لاستمرار أنشطتنا وللعمل الشاق الذي يقوم به المترجمون الشفويون وجميع المسؤولين الذين يساعدوننا يوميا. ونحن ممتنون أيضا لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على استكمال قاعدة بياناته، كونها قيمة جدا للممثلين الجدد ولمن يحتاج منا إلى الرجوع إلى وثائق الجلسات السابقة.

من المهم جدا لوفدي أن ننظر في اتخاذ التعددية اللغوية مبدأً توجيهيا في عمل اللجنة الأولى. والأمم المتحدة، بوصفها منظمة تتألف من عدد كبير من الدول ذات لغات مختلفة، تجسد تنوعنا المتعدد الثقافات. لذلك، علينا أن نحترم اللغات الرسمية للمنظمة في عملنا اليومي حتى يتسنى تنفيذ المهام بكفاءة. نؤكد من جديد تحديدا أنه ينبغي توفير الترجمة الشفوية ذات الصلة في الاجتماعات، وترجمة مشاريع القرارات والوثائق المقدمة من الأمانة العامة على الفور إلى جميع اللغات الرسمية للمنظمة.

إلى جانب تعدد اللغات، نحث الأعضاء، عند ترتيب مداولات اللجنة، على الأخذ في الحسبان واقع حال البعثات الصغيرة والمتوسطة الحجم. إن القيود الاقتصادية المفروضة على البلدان النامية لا تتيح لها توفير الموارد البشرية اللامحدودة التي يستلزمها الوفاء تماما بجدول أعمال الأمم المتحدة المتزايد في حجمه. ولذلك، سنكون ممتنين لو أمكن تجنب ازدواجية الأنشطة، ولا سيما من أجل الوفود التي ليس لديها سوى ممثل واحد لتغطية كل لجنة أو ربما أكثر من لجنة واحدة.

يعرب وفدي عن قلقه إزاء التراجع المستمر في عدد مشاريع القرارات التي تُعتمد بتوافق الآراء في سياق أعمال اللجنة الأولى. ونشجع الحوار والتفاهم المشترك والتبادل الفعال بين الوفود للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشاريع القرارات التي ننظر فيها. وتحقيقا لتلك الغاية، نرى أنه من الضروري إتاحة مزيد من الوقت للمشاركة في مناقشات أكثر تعمقا للتوصل إلى توافق في الآراء على أوسع نطاق ممكن.

يساورنا القلق أيضا إزاء الزيادة في عدد مشاريع القرارات التي تتناول مواضيع متماثلة أو تلك المتشابهة جدا. ونطلب أن يسعى الميسّرون في سياق عملهم بروح تتوخى تعددية الأطراف وتحقيق التوازن إلى التوصل إلى اتفاقات لتقديم نصوص أحادية بشأن مواضيع مماثلة والنظر في مواقف جميع الأعضاء.

أخيرا، بغية إدارة الوقت المحدود فعليا المتاح لنا لإجراء مناقشاتنا بقدر أكبر من الكفاءة، نطلب أن تحترم الحدود الزمنية المتفق عليها عند الإدلاء ببيانات، مع زيادة الحرص على استخدام آلية إحالة النص الكامل للبيانات إلى الأمانة العامة لنشرها على موقع الأمم المتحدة على الإنترنت، مما سيوفر بلا شك مزيدا من المرونة في المناقشات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ممثل أوروغواي على بيانه. وأشكره أيضا على عمله عضوا في المكتب وعلى مساعدته لنا في تحسين أساليب العمل داخل المكتب.

السيدة ديلا – بورتا (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أتكلم باسم كندا ونيوزيلندا وبلدي، أستراليا (مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا). أشكر الرئيس على دعوته إلى عقد مناقشة اليوم بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة وتخطيط البرامج.

وفقا للقرارين 236/76 و 254/77، فإن مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا غير ممثلة في لجنة البرنامج والتنسيق، ونأسف لإخفاق تلك الهيئة مرة أخرى في دورتها المعقودة في حزيران/يونيه في تقديم توصيات بشأن عدد كبير من الخطط البرنامجية. ومن بين تلك الخطط التي لا تتضمن توصيات من لجنة البرنامج والتنسيق البرنامج 3، نزع السلاح.

تؤيد مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا العمل المهم الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح وتشكر المكتب على عمله في إعداد الخطة البرنامجية. ونذكّر بأن الولايات المشمولة بهذا

البرنامج قد اتُفق عليها بالفعل. ونذكّر أيضا بأن مناقشاتنا لا تهدف إلى الطعن في عمل لجنة البرنامج أو تكراره، ونأسف لعدم تمكننا مرة أخرى من التوصل إلى توافق في الآراء في تلك اللجنة المضمحلة رغم دعوة الجمعية العامة لها إلى تقديم توصيات بشأن جميع الخطط البرنامجية الـ 28.

إن تخطيط برامج الأمم المتحدة عملية تقوم على توافق الآراء، وينبغي أن تظل كذلك، واللجنة الخامسة مسؤولة عن الإشراف على تنفيذ التفويضات. لذلك، تتحمل اللجنة الخامسة المسؤولية النهائية عن اعتماد الخطة البرنامجية والميزانية البرنامجية.

ما فتئت مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا تدعم العمل البالغ الأهمية الذي يقوم به مكتب شؤون نزع السلاح، ونطلب إلى الرئيس أن يوصي رئيس اللجنة الخامسة بأن توافق الجمعية العامة على الخطة البرنامجية للبرنامج 3، نزع السلاح، على النحو الذي اقترحه الأمين العام، بدون تعديل.

السيدة روميرو لوبيس (كوبا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم جمهورية إيران الإسلامية ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والجمهورية العربية السورية وجمهورية فنزويلا البوليفارية ونيكاراغوا وبلدي كوبا. ونعرب عن تقديرنا لعقد هذه المناقشة.

نذكر بأن أساليب العمل التي استخدمت خلال فترة جائحة مرض فيروس كورونا للحفاظ على عمل الجمعية العامة كانت ذات طابع استثنائي ولم تشكل سابقة للمستقبل. وندعو الجمعية العامة ولجانها الرئيسية وهيئاتها الفرعية إلى استئناف العمل بالحضور الشخصي، ولا سيما فيما يتعلق بالمفاوضات وصنع القرار. يتعين احترام الولايات والمهام المنوطة بالجمعية العامة ولجانها الرئيسية. وينبغي أن نظل نسترشد في عملنا بالنظام الداخلي للجمعية. وينبغي ألا يؤدي تنشيط أعمال الجمعية العامة أو تبسيطها إلى إعادة تفسير الولايات والقواعد الحالية. ويجب أن تحتفظ الدول الأعضاء بدون قيد أو شرط بالحق السيادي في إدراج بنود جديدة و/أو تقديم مشاريع قرارات جديدة في إطار جدول أعمال الجمعية العامة ولجانها الرئيسية، حسبما ترتئيه ملائما.

أما فيما يتعلق بتخطيط البرامج، فنتفق مع حقيقة أن برنامج عمل اللجنة الأولي يخصص وقتا كافيا لمناقشة هذين البندين من جدول الأعمال. ونرى أنه يتعين على اللجان الرئيسية أن تتناول بشكل موضوعي تلك البرامج والبرامج الفرعية للبرنامج والميزانية المقترحين التي لم تضع لجنة البرنامج والتنسيق استنتاجات وتوصيات محددة بشأنها. وينطبق ذلك على البرنامج 3، نزع السلاح.

لا يمكننا أن نؤيد بدء مناقشة موضوعية بشأن نزع السلاح في اللجنة الخامسة أو إدراج صيغة بهذا المعنى. يتعين على اللجنة الأولى، بوصفها اللجنة الفنية المعنية بمسائل نزع السلاح، أن تقيّم ما إذا كان محتوى هذا البرنامج يعكس بدقة الولايات التي تتصورها. نشدد على ضرورة إيلاء الاهتمام الواجب، عند النظر في برنامج نزع السلاح، لاجتماعات الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية وتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بحيث تقدم المساعدة والخدمات اللازمة وفقا للولايات التي تنشئها اللجنة أو تعززها.

نأمل ألا يؤثر الاضطراب الذي حدث عند اختتام دورة لجنة البرنامج والتنسيق في العام الماضي على البرامج التي تدعمها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والبلدان النامية. ولذلك، نقدر إدارة الأمانة العامة ودعمها البناء، وسنساعد مديري البرامج في المنظمة على الحصول على دليل دقيق ووافٍ حتى يتمكنوا من الاضطلاع بعملهم بأسرع ما يمكن.

السيدة غونساليس لوبيس (السلفادور) (*تكلمت بالإسبانية*): سيقدم النص الكامل لهذا البيان إلى الأمانة العامة.

نقدر عقد هذه المناقشة في أوانها بشأن تنشيط الجمعية العامة وأساليب عملها وبشأن مسألة تخطيط البرامج.

فيما يتعلق بتنشيط الجمعية العامة، ولا سيما اللجنة الأولى وأساليب عملها، أود أن أشدّد على أن السلفادور تعترف بالحق السيادي

المكفول لجميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة في تقديم مشاريع قرارات لينظر فيها جميع أعضاء الجمعية ولاعتمادها عند الاقتضاء. بيد أن السلفادور لاحظت في هذه الدورة والدورات السابقة للجنة الأولى، أنه قُدمت مشاريع قرارات بشأن مواضيع مهمة جدا لنزع السلاح العام الكامل والأمن الدولي، ولكن أوجه التشابه بينها تتفوق على أوجه الاختلاف ويبدو أنها تتضارب مع بعضها بعضا. إن كثرة مشاريع القرارات هذه تنطوي على تحدٍ للوفود الصغيرة مثل وفدي، الأمر الذي يُحملنا بعبء متابعة مفاوضات بشأن مشاريع قرارات عن نفس المواضيع. وتتفاقم هذه الحالة عندما تؤدي هذه القرارات إلى ولايات للجمعية العامة تنشئ هيئات فرعية تتطلب أيضا المتابعة، ويحدث ذلك في كثير من الأحيان بالتوازي.

يؤدي ما سبق ذكره إلى زيادة عبء العمل الثقيل الملقى على عاتق اللجنة الأولى والجمعية العامة. كما يحول ذلك دون مشاركة بعض الوفود بفعالية، ولا سيما الوفود الصغيرة. بطبيعة الحال، يسفر ذلك عن نتائج تفتقر إلى الشمول ولا تأخذ في الحسبان احتياجات الغالبية العظمى من الأعضاء وأولوياتهم، ولا يعزى ذلك إلى غياب الاهتمام بل إلى الظروف التي تكفل مشاركة جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة.

في هذا الصدد، يود وفدي أن يوجه نداء مهما إلى البلدان التي تقترح مشاريع قرارات بشأن مجالات مواضيعية رئيسية مشابهة لكي تبذل مزيدا من الجهود للتنسيق وتتحلي بالمرونة لكيلا تتضارب مشاريع القرارات التي تنظر فيها اللجنة الأولى مع بعضها بعضا، وحتى تكون عمليات اللجنة ذات طابع يمكِّن جميع الدول من المساهمة فيها بفاعلية ويفضي إلى آليات موحدة للمتابعة.

وعلاوة على ذلك، أود أن أوجه الانتباه إلى الولاية المنصوص عليها في القرار 335/77، التي تقضي بأن تقوم الجمعية العامة ولجانها في كل دورة بصياغة مقترحات محددة للنظر في بنود مدرجة في جدول أعمال الجمعية كل سنتين أو ثلاث سنوات، أي مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات أو تجميع بعض البنود معا وحذف البعض الآخر. وفي هذا الصدد، يعرب وفدي عن ثقته في أن رئيس الجمعية العامة، وكذلك أعضاء مكتب اللجنة الأولى، سينفذون هذه الولاية بالدعم القوي والإرادة الصلبة من جانبنا نحن جميعا، الدول الأعضاء، ولكن أيضا، والأهم، من جانب الدول التي تقترح مشاريع القرارات التي تنظر فيها هذه اللجنة.

في الختام، نؤمن بأن عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة ومناقشة أساليب عملها تستحق اهتماما مستمرا. ولذلك، نأمل أن تستمر الممارسة المتمثلة في عقد حوار موضوعي بشأن أساليب العمل في الدورات المقبلة للجنة الأولى.

أما فيما يتعلق بتخطيط البرامج، فيسلَّم بلدي بالدور الحاسم الذي تؤديه لجنة البرنامج والتنسيق في استعراض الميزانية البرنامجية وإقرارها، ونأسف لأن 10 برامج من بين البرامج الـ 28 لهذا العام لم تتلق الاستنتاجات والتوصيات المطلوبة. إن برنامج نزع السلاح هو برنامج واحد من قائمة مختصرة من البرامج التي لم يتوصل بشأنها في الدورات الأربع للجنة الأولى مؤخرا إلى توافق في الآراء بشأن الاستنتاجات والتوصيات.

وفي حين يعترف وفدي بالولاية المهمة المسندة إلى الجمعية العامة ولجانها الرئيسية في القرار 254/77، نؤكد من جديد ضرورة تعزيز لجنة البرنامج والتنسيق. ينبغي التذكير بأن الولاية أُسندت بغرض استخدامها في حالة نادرة عندما لا يتسنّى للجنة البرنامج والتنسيق صياغة مثل تلك التوصيات، ولكننا نجد أنفسنا في هذا الوضع مرة أخرى. لذلك لا بد من تعزيز لجنة البرنامج والتنسيق. وفدي يشعر بقلق بالغ إزاء هذا السيناريو وليس لديه اعتراضات تذكر على اعتماد البرنامج عن طريق الموجز الذي سيقدمه رئيس اللجنة الأولى إلى اللجنة الخامسة.

السيد سانشيس كيسليش (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أستهل كلمتي بشكر الأمانة العامة على الترتيبات التي اتخذتها حتى يتسنى للوفود استخدام غرفة الاجتماعات 12 لإجراء مشاورات غير رسمية. ونأمل أن يصبح هذا الترتيب الآن معيارا للجنة الأولى.

فيما يتعلق بالجدول الزمني للمشاورات غير الرسمية، نقدر للأمانة العامة تحديثها المستمر له وتحديد مواعيد الاجتماعات بطريقة منظمة وبدون إجراء عدة عمليات تفاوض موازية. ومع ذلك، حدث تداخل بين بعض المشاورات الافتراضية وتلك التي تعقد بالحضور الشخصي. نوصي بأن يتضمن الجدول الزمني للمشاورات غير الرسمية المقبلة أيضا المشاورات الافتراضية.

وفيما يخص الدول الأعضاء، تعرب المكسيك مرة أخرى عن قلقها البالغ إزاء الممارسة الجديدة المتمثلة في تقديم مشاريع قرارات متنافسة لا ينوي مقدموها التفاوض بشأنها. لقد سبق أن واجهنا هذا الموقف عندما كنا ننظر في عمليات الأمن السيبراني، وها هو يتكرر الآن في العمليات المتعلقة بالفضاء الخارجي. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو احتمال إنشاء عمليات موازية قد ترتب أثرا مالي على الأمم المتحدة وتحول دون مشاركة جميع الوفود مشاركة فعالة على قدم المساواة. ندعو إلى عدم تعميم هذه الممارسة وإلى العودة إلى القرارات الموحدة والعمليات الواحدة.

نود أيضا زيادة التوعية ونعرب عن قلقنا العميق إزاء تبعات بعض مشاريع القرارات التي تهدف إلى تغيير النظام الداخلي للجمعية العامة. أشير في هذا الصدد إلى الحالات التي ينطبق فيها النظام الداخلي على مسائل معينة وإساءة استخدام توافق الآراء لصالح مسائل أخرى، أو تلك التي يُستخدم فيها توافق الآراء شريطة عدم تأثر المواقف في المستقبل بما يُتوصل إليه من اتفاقات.

بالإضافة إلى حث الوفود بقوة على الكف عن هذه الممارسات الخطيرة، نتوقع أيضا من الأمانة العامة أن تتصرف في الوقت المناسب لتقديم التوجيه التقني والقانوني الذي تستحقه الحالة. نأمل أن يتطرق مكتب الشؤون القانونية إلى هذه المسألة لأنه إذا نجحت تلك الصيغ ربما ترتب آثارا على سير عمل الجمعية العامة برمته. وبما أن هناك فعليا ممارسة لتعميم الآثار المترتبة على الميزانية والبرامج لكي تنظر فيها الدول الأعضاء، نود أن نرى شيئا مماثلا عن المسائل المتعلقة بالآثار المحتملة على النظام الداخلي.

لقد لاحظنا اتجاها متزايدا في الأمم المتحدة نحو إيلاء أهمية أكبر للترتيب الهرمي للبلدان أكثر من مشاركتها الفعلية. بل شهدنا في هيئات أخرى قيودا تفرض على مشاركة أفراد دون مستوى السفراء. نرى أن الأمم المتحدة تتألف من دول وأن مستوى التمثيل الهرمي لا صلة له بمواقف بلداننا. من الواضح أن التعديلات على البروتوكول ضرورية – ونحن نرحب بالمسؤولين الرفيعي المستوى – ولكن أيا كان الممثل الذي يشغل مقعد دولة عضو في قاعة الاجتماعات هذه، فهو صوت بلده بصرف النظر عن رتبته.

نتناول في اللجنة الأولى مسائل الأمن الدولي ذات الأولوية. فلنركز على الجوهر. وبلدي، بوصفه عضوا في الجمعية العامة، يعلق أهمية قصوى على مسألة المشاركة على قدم المساواة، ونأمل أن تُحترم الإجراءات المتفق عليها بشأن الوقت المخصص للإدلاء بالبيانات.

نود أيضا أن نوجه الانتباه إلى الوضع المؤسف الذي شهدناه في عام 2022 فيما يتعلق بخدمات الترجمة الشفوية. ففي وقت حرج كان يجري فيه البت في مشاريع القرارات، لم تعد هذه الخدمات متاحة. نحث الأمانة العامة على اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة لكفالة ألا تتأثر مرحلة البت في مشاريع القرارات بعدم توفر خدمات الترجمة الشفوية. من الممكن التنبؤ بهذا الأمر بسهولة، ونحن واثقون بأنه لن تكون هناك في هذا العام وفي الدورات المقبلة أي تبعات من هذا القبيل.

في هذا العام، تعرضت منصة e-deleGATE مرة أخرى لمواطن خلل تقنية، مما أثَّر على تسجيل الوفود في قوائم المتكلمين في المناقشات المواضيعية، ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك. ونأمل ألا يستمر حدوث ذلك في السنوات القادمة.

سيُحمَّل النص الكامل لبياني على بوابة e-deleGATE لكي تطلع عليه الوفود.

السيدة ستورسف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): نعرب عن الامتنان على عقد مناقشة اليوم وعلى عمل الأمانة العامة للتحضير لها.

تتعلق ملاحظاتي بتخطيط البرامج. إن الولايات المتحدة تشعر بخيبة أمل لأن لجنة البرنامج والتنسيق لم تتمكن من تقديم استنتاجات وتوصيات بشأن 10 خطط برنامجية خلال دورتها الثالثة والستين. وتنص الفقرة 11 من القرار 254/77 على أن الخطط التي لا ترد استنتاجات وتوصيات بشأنها من لجنة البرنامج والتنسيق، ستنظر فيها الجلسة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة المسؤولة عن تلك الولايات من أجل تقديم أي استنتاجات وتوصيات إلى اللجنة الخامسة للنظر فيها في الوقت المناسب.

ونعتقد أن هناك شيئين مهمين يجب ملاحظتهما. أولا، يجوز للجلسة العامة أو للجنة الرئيسية ذات الصلة أن تقدم أي استنتاجات أو توصيات إلى اللجنة الخامسة، مما يعني أيضا أنه لا يجوز لها تقديم استنتاجات أو توصيات إلى اللجنة الخامسة. والأمر متروك حقا لرئيس وأعضاء كل لجنة لاتخاذ ذلك القرار.

ثانيا، لا تزال السلطة النهائية بشأن هذه المسائل بيد اللجنة الخامسة، بحكم مسؤوليتها عن المسائل الإدارية ومسائل الميزانية. وبغض النظر عن النتيجة في الجلسات العامة أو اللجان الرئيسية الأخرى، ستنظر اللجنة الخامسة في تلك الخطط البرنامجية كخطوة أخيرة.

إن لجنة البرنامج والتنسيق هيئة قائمة على توافق الآراء، واللجنة الخامسة هيئة قائمة على توافق الآراء بحكم التقاليد. ويجب البت في أي استنتاجات وتوصيات تقدمها اللجان الأخرى بتوافق الآراء. وأي محاولات للدفع قدما بهذه المسائل من دون توافق في الآراء لن تقوض لجنة البرنامج والتنسيق فحسب، بل كذلك اللجنة الخامسة وعملية التخطيط برمتها. وكما يتضح من لجنة البرنامج والتنسيق، فإن المداولات بشأن تلك الخطط طويلة وحساسة سياسيا، مما يعني أن ذلك سيقتطع وقتا طويلا ثمينا من برنامج عمل الجلسات العامة واللجان الرئيسية المزدحم بالفعل. ولذلك، نطلب التأييد لإحالة هذه الخطط البرنامجية بسرعة إلى اللجنة الخامسة حتى تتمكن من مواصلة عملها، على أن يكون مفهوما أن رؤساء اللجان الرئيسية هم الذين يقررون الطريق قدما لإنجاز عمل لجانهم.

السيدة سيمون (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): فيما يتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة، أود أولا أن أعرب عن تأييدي للطلبين اللذين قدمهما ممثلا أوروغواي والمكسيك فيما يتعلق بالتعددية اللغوية والترجمة الشفوية في جلساتنا. وأود أيضا أن أشكر الرئيس على الجهود التي يبذلها لكفالة سير مناقشاتنا بسلاسة، ولا سيما التأكد من الالتزام بالحدود الزمنية المقررة للبيانات وحقوق الرد المخصصة للدول. أرى أن هذا أمر بالغ الأهمية لضمان جودة عملية تبادلنا للآراء.

كما يعلم أعضاء اللجنة، فإن فرنسا ملتزمة بكفالة تمكن هذا المنتدى، الذي تشارك فيه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من إحراز تقدم واقعي في مجال نزع السلاح. وانطلاقا من هذه الروح، نؤدي العمل المعروض علينا هذا العام. ونسهم إسهاما مباشرا في تقديم مشاريع القرارات بانتظام، وهذا العام، نقدم مشروع قرار جديدا بشأن برنامج العمل السيبراني.

نحرص كل الحرص على احترام تعددية الأطراف احتراما كاملا في كل مشروع من مشاريع النصوص التي نقدمها. ولهذا السبب نسعى دائما إلى العمل بشكل فعال مع جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة وحشد أوسع تأييد ممكن لمشاريعنا، مع كفالة عدم وجود ازدواجية في مختلف المنتديات. إننا ندرك تماما الثقل الذي يمكن أن يفرضه عبء العمل على عاتق أصغر الوفود عددا.

وفيما يتعلق بتخطيط البرامج،، شأننا شأن الآخرين، ممتنون لمشاركة الرئيس، ولكننا نأسف لأن مناقشة اليوم في اللجنة الأولى أضافت عبئا على عاتقنا بالنظر إلى برنامج عملنا الثقيل أصلا، وقد تصرف الانتباه عن جوهر عملنا. نرى أن هذه المناقشة ينبغي ألا تكون تكرارا لمناقشة لجنة البرنامج والتنسيق أو بديلا عنها، لأن ذلك سيضعف الدور المهم الذي تضطلع به اللجنة في المستقبل.

إن الخطة البرنامجية هدفها المساعدة في تحسين الخطط. وليس القصد منها التشكيك في عمل لجنة البرنامج والتنسيق، ناهيك عن

إعادة فتح باب المناقشة حول مضمون التفويضات التي تقوم عليها الخطط. فقد تمت الموافقة على هذه التفويضات فعليا، والخطط ما هي إلا تعبير صادق عن هذه التفويضات. ومن المهم في المستقبل أن تتوصل لجنة البرنامج والتنسيق إلى توافق في الآراء بشأن جميع الخطط البرنامجية الـ 28. لذلك، نأسف لعدم التوصل إلى توافق في الآراء منذ عدة سنوات بشأن برنامج بأهمية برنامج مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح.

إن التخطيط ممارسة قائمة على توافق الآراء. واللجنة الخامسة مكلّفة بالإشراف على تنفيذ التفويضات. بالتالي، تلك اللجنة هي المسؤولة في نهاية المطاف عن اعتماد الخطة والميزانية. وخلاصة القول إن خطة البرنامج 3، نزع السلاح، تجسد في نهاية المطاف التفويضات التي أناطتها بها الدول الأعضاء. لذلك، نؤيد هذه الخطة ونود أن يقوم الرئيس بالنيابة عن اللجنة الأولى بتقديم توصية إلى اللجنة الخامسة بشأن موافقة الجمعية العامة على الخطة على النحو الذي اقترحه الأمين العام.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أعرض نهج روسيا في تنظيم أعمال اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة وهياكل الخبراء المتخصصة المنشأة بموجب قرارات الجمعية العامة. ينبغي أن تعقد الاجتماعات على هذا الشكل وفقا للممارسة المتبعة وبالحضور الشخصي حصرا؛ فالاجتماعات عن طريق التواصل عن بُعد أو بصيغة مختلطة غير مقبولة.

وينبغي للأطراف المهتمة بذلك مباشرة العمل بمسؤولية وبطريقة محايدة سياسيا. ومن المبادئ المهمة التي ينبغي التمسك بها التمثيل الجغرافي العادل وتنوع الجهات الفاعلة المشاركة من غير الدول. سيتيح لنا اتباع هذه المبادئ ضمان الكفاءة وتجنب المشاكل في أنشطة اللجنة الأولى.

ثمة عقبة أخرى أمام الحوار الجاري بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتمثل في تنفيذ البلد المضيف بسوء نية لالتزامه بإصدار تأشيرات لجميع الوفود التي تعتزم المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة. إن هذه الممارسة غير مقبولة، لأنها تشكل انتهاكا سافرا للالتزامات القانونية الدولية المترتبة على الولايات المتحدة بموجب اتفاق مقر الأمم المتحدة المبرم في عام 1947 المبرم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن. إننا لا ننوي التغاضي عن هذا السلوك غير المسؤول من جانب السلطات الأمريكية. وندعو مرة أخرى إلى البدء فورا بإجراء تحكيم بشأن البلد المضيف لمقر الأمم المتحدة.

ارتكبت الولايات المتحدة انتهاكا سافرا آخر يتمثل في عدم منحها تأشيرات لأعضاء وفدنا الذين يعتزمون حضور الاجتماعات، بما في ذلك اجتماع "الدول النووية الخمس" الذي كانت روسيا تنظمه على هامش اللجنة الأولى. ونرى أن هذه التصرفات من جانب الولايات المتحدة كانت تهدف بشكل مباشر وبصورة متعمدة إلى تقويض الرئاسة الروسية لذلك المنتدى الدولي.

نشكر مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على دعمه تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. ينبغي أن تكون هذه المساعدة غير متحيزة وغير مسيسة وعادلة، وأن تمتثل بدقة للتفويضات التي تتفق عليها الدول الأعضاء.

ولدينا متطلبات مماثلة فيما يخص مشروع برنامج العمل. لقد قدم الاتحاد الروسي مقترحا لتعديل الوثيقة. ولن نقرأ تلك التوصيات مرة أخرى الآن. ونرى أن أفضل خيار هو أن نفعل ما فعلناه عادةً في الماضي، أي:

(تكلم بالإنكليزية)

الموافقة، استثنائيا وبدون أن يشكل ذلك سابقة، بالنسبة للبرنامج 3 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024، على سرد برنامجي يتألف حصرا من قائمة التفويضات على مستوى البرامج والأهداف التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 6/71 والنواتج المستهدفة لعام 2024 على مستوى البرامج الفرعية.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على دعوته إلى عقد جلسة اليوم بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة وتخطيط البرامج، وفقا للقرارين 236/76 و 254/77.

إننا إذ نرحب بفرصة مناقشة هذه المسائل، نرى أنه يجدر بنا أن نشدد على أنها ينبغي ألا تشغلنا عن عبء العمل الحافل بالمسائل الموضوعية لنزع السلاح والأمن الدولي التي تتحملها اللجنة الأولى فعليا، وأن نكون واضحين في أن هذه الجلسة لا تشكل أي سابقة لكيفية تناول هذه اللجنة لمسألة تخطيط البرامج في المستقبل. يود وفدي أن يؤكد من جديد أننا نعتبر لجنة البرنامج والتنسيق أفضل مكان لاستعراض الخطة البرنامجية المقترحة ولتقديم استنتاجات وتوصيات فنية بشأنها. يجب ألا ندع مناقشة اليوم تقوض دور لجنة البرنامج والتنسيق عن طريق تكرار عملها أو إعادة النظر فيه.

تقوم لجنة البرنامج والتنسيق بدور استشاري فني مهم في استعراض الجمعية العامة للميزانية البرنامجية للأمم المتحدة. ونأسف لأنها لعدم تمكنها مرة أخرى من تقديم أي استنتاجات أو توصيات إلى الجمعية العامة بشأن هذا البرنامج. ونكرر دعوتنا إلى لجنة البرنامج والتنسيق من أجل مضاعفة جهودها للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع البرامج في العام المقبل.

لقد اتُفق على الولايات المشمولة في هذا البرنامج. يُطلب حاليا من اللجنة الأولى استعراض الخطة البرنامجية المقترحة والتيقن من أن الأنشطة التي يقترحها الأمين العام تتماشى مع هذه الولايات المتفق عليها. ولا يُطلب منها إعادة تفسير تلك الولايات أو إعادة مناقشتها من خلال ما يجب أن يكون عملية استعراض فنية. وكما ورد في قرارات الجمعية العامة، وتماشيا مع الأنظمة والقواعد، يظل إقرار تلك الخطط البرنامجية من شأن اللجنة الخامسة.

إذ ننتقل إلى الكلام عن البرنامج نفسه، أعرب عن امتناني لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على إعداده البرنامج 3، نزع السلاح. وتؤيد المملكة المتحدة العمل الجوهري الذي يقوم به مكتب شؤون نزع السلاح، ولا سيما دعمه للأعمال التحضيرية للمؤتمر الحادي عشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وغيره من العمليات الضرورية لنزع السلاح وتحديد الأسلحة. ونرحب بصفة خاصة بالجهود المتواصلة التي يبذلها البرنامج لتعزيز إطار مكافحة الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك عن طريق دعم التنفيذ الكامل للصكوك الدولية، مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية. إن الإبقاء على الدراية والتأهب والموارد عنصر رئيسي في تنفيذ هذا البرنامج.

ترحب المملكة المتحدة بالصياغة القوية في جميع أجزاء البرنامج بشأن المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في أعمال هذا البرنامج. ويسرنا أيضا التخطيط لإجراء تقييم في عام 2024 بشأن المبادرة التوعية التي أطلقها المكتب، الشباب من أجل نزع السلاح، وذلك دعما للقرار 45/76 المعني بالشباب ونزع السلاح وعدم الانتشار.

في الختام، تطلب المملكة المتحدة إلى الرئيس أن يوصي اللجنة الخامسة، في أي اتصال يجريه معها باسم اللجنة الأولى، بأن توافق الجمعية العامة على الخطة البرنامجية للبرنامج 3 على النحو الذي اقترحه الأمين العام، بدون تعديل.

السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*): ترحب كوستاريكا بعقد جلسة اليوم لمناقشة فرص تحسين أساليب عمل اللجنة الأولى في إطار المناقشات التي نجريها بشأن تنشيط الجمعية العامة وتخطيط البرامج.

يأسف وفدي لعدم تمكّن لجنة البرنامج والتنسيق منذ عام 2017 من تقديم توصيات إلى الجمعية العامة بشأن جدول أعمال نزع السلاح. وهذا يعني، من الناحية العملية، أنه على الرغم من المناقشات التي دارت في اللجنة الأولى والولايات التي اتفقنا عليها، فإن البرنامج الذي تنفذه الأمانة العامة لا يزال يعتريه الجمود.

إن كوستاريكا عضو في لجنة البرنامج والتنسيق، وقد بذلت جهودا استباقية في تقديم مقترحات صياغة محددة بشأن المنظور الجنساني وأشارت بالتحديد إلى الاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية. إننا ندعو جميع الدول إلى كفالة قيام هذه اللجنة على نحو عاجل باستعراض البرنامج الذي يدخل في نطاق اختصاصها وبتقديم التوجيه البرنامجي اللازم إلى الجمعية العامة.

تود كوستاريكا إحياء بعض المبادئ التوجيهية الواردة في القرار 335/77 بشأن تنشيط أعمال الجمعية، الذي اعتمد مؤخرا بتوافق

الآراء، ومن هنا، تحض مؤيدي القرارات التي لا تتضمن سوى تغييرات فنية لفترة سنتين أو ثلاث أو أربع سنوات متتالية، على النظر في تقديم مشاريع قراراتهم كل سنتين أو ثلاث سنوات.

ثانيا، ينبغي أن نركِّز على الاتجاه نحو إصدار قرارات متعددة بشأن مواضيع متشابهة، الأمر الذي أدى في بعض الأحيان إلى إنشاء عمليات موازية بشأن نفس المسائل. ندعو الوفود إلى تجنب المقترحات التي تؤدي إلى الازدواجية، باستخدام الحوار وهو أفضل أداة للتوصل إلى اتفاق،.

ثالثا، ندعو إلى تخصيص مزيد من الوقت للمناقشات الموضوعية وإتاحة فرصة أكبر للتفاوض على القرارات.

وندعو أيضا إلى كفالة مشاركة النساء مشاركة كاملة وعادلة ومجدية في الجلسات العامة للجنة الأولى وفي المفاوضات على مشاريع النصوص. وفي ولئن كنا نعترف بزيادة مشاركتهن في اللجنة، لا تزال هناك مقاومة مؤسفة أمام تحقيق الإدماج أو الاعتماد على بيانات مصنفة، مما يعوق جهودنا الرامية إلي التغلب على مسألة عدم الوعي بالمسائل الجنسانية وتكوين الوفود المعنية بمسائل السلام والأمن وقيادتها.

وفي ضوء ما تقدَّم، تقترح كوستاريكا أن يكرس مشروع برنامج العمل والجدول الزمني اللذين نعدهما لعام 2024 الأسبوع الأول من دورة اللجنة الأولى لإجراء مشاورات غير رسمية مع عقد جلسة افتتاحية رسمية واحدة، ثم مواصلة المناقشة العامة في الأسبوع الثاني. وسيتيح ذلك تخصيص مزيدا من الوقت للمناقشات الموضوعية ويسهم في تحسين الحوار بين الوفود.

أبرزت الحائزة مؤخرا على جائزة نوبل في الاقتصاد، كلوديا غولدين، أن عدم المساواة بين الجنسين مستمر في أسواق العمل، مشيرة إلى أنه

”لا تزال هناك اختلافات كبيرة بين النساء والرجال من حيث ما يفعلونه... أصبحت [النساء] عاملات، وبدأن يكسبن لقمة العيش لأنفسهن ولأسرهن. لقد تغيرت حياتهن كثيرا، ولكن استجابة سوق العمل وسياسات الحكومات غالبا ما تكون أبطأ“.

إن الطريقة التي ندير بها عملنا في اللجنة الأولى تجسد هذا الواقع، الذي يتجاهل أهمية تحقيق التوازن بين العمل والحياة الشخصية. فلنغتنم هذه الفرصة لإعادة التفكير في أساليب عمل هذه اللجنة، لكيلا نصبح أكثر فعالية فحسب، بل أيضا لنحسن ظروف عملنا.

السيد فيدال (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): إننا ممتنون لهذه الفرصة التي أتاحت لنا مناقشة أساليب عمل اللجنة الأولى، وهي مسألة مهمة جدا لوفد بلدنا لقيمتها في تحسين عملنا. من الضروري إبلاغ رئيس اللجنة الخامسة بنتائج مناقشة اليوم حتى يتسنى توفير الضمانات الإدارية والمالية ذات الصلة، لأنها أساسية لتنفيذ بعض القرارات و/أو المقررات التي نتخذها.

نأسف لأن لجنة البرنامج والتنسيق، وهي هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، لم توصل إلى توافق في الآراء بشأن توصيات 10برامج، بما في ذلك نزع السلاح. يكتسي عمل اللجنة الأولى اليوم أهمية كبيرة بالنظر إلى البيئة الأمنية الدولية الصعبة الحالية. لذلك، يجب أن نحرص بشدة على إبقاء تركيزنا منصبا على مسائل نزع السلاح.

وفي هذا الصدد، نرجو تجنب تكرار مضمون المواضيع في مشاريع النصوص وإتاحة لنا مزيد من الوقت لمناقشة مشاريع القرارات. وهذا يعني عدم تقديم مشاريع قرارات موازية. نلاحظ أيضا أن بعض القرارات التي نتخذها سنويا، من سنة إلى أخرى، لا تتضمن سوى تغييرات طفيفة، وفي بعض الحالات مجرد إشارات رقمية، مثل تاريخ ورقم القرار المتخذة في الدورة السابقة.

السيد توني (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): نأسف لأن لجنة البرنامج والتنسيق لم تتفق على استنتاجات وتوصيات فيما يتعلق بخطة برنامج نزع السلاح. ومع ذلك، كنا نفضل ألا يُطلب من اللجنة الأولى أن تقرر مدى كفاية خطة البرنامج هذه، حيث إنها تتضمن ولايات نود أن نُذكر بأنه وُفق عليها بالفعل. لقد ساد هذا النهج في السنوات الأخيرة، ونود الإبقاء عليه.

ورغم أن لجنتنا قد تقرر الاضطلاع بالمهمة التي لم تنجزها لجنة البرنامج والتنسيق هذا العام واستعراض خطة برنامج نزع السلاح، فإنها ليست ملزمة بالقيام بذلك. وعلى أية حال، وفقا للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج، فإن اعتماد هذه الخطط من مهام اللجنة الأولى وليس اللجنة الخامسة. ولذلك، مناقشتنا الحالية هي تكرار لعمل اللجنة الخامسة، التي ستتناول الخطط البرنامجية في إطار اعتماد ميزانية عام 2024. ومن ثم، سيكون من الأفضل لهذه اللجنة أن تركز على برنامج عملها الحافل أصلا والعناصر الموضوعية المتعلقة به.

أود أن أعرب عن ارتياح سويسرا التام لمشروع الخطة البرنامجية لنزع السلاح. وتشكر سويسرا الأمين العام على هذه المذكرة وتوصي اللجنة الخامسة بالموافقة عليها بدون تعديل.

أود أيضا أن أتناول مسألة أساليب عمل لجنتنا. ويبدو أنه من المناسب أن ننظر في كيفية جعل اللجنة أكثر كفاءة وتحسين التوازن في توزيع عبء العمل. نرحب بالمقترحات التي قدمتها بعض الوفود في هذا الصدد. وأود أن أبرز أربعة جوانب.

أولا، تنظر لجنتنا حاليا في نحو 70 قرارا. ولئن كانت تغطية اللجنة الأولى عددا متزايدا من المواضيع وتصديها لتحديات أمنية جديدة أمرا مرحبا به، تجدر الإشارة أيضا إلى أن كثيرا من القرارات بالكاد تغيرت على مر السنين، وفي بعض الحالات لا يطرأ عليها إلا تغييرات تقنية. يمكن تعزيز فعالية لجنتنا إذا لم نقدم مشاريع قرارات أخرى إلا مرة واحدة كل سنتين أو حتى ثلاث سنوات، ولا سيما تلك ذات الطابع الثابت.

ثانيا، لا مناص من أن نقول إن بعض المواضيع التي تتناولها لجنتنا هي مادة لعدة قرارات، أحيانا ما تكون متنافسة وتنشئ عمليات موازية. يمكن أن ينطوي ذلك على مشاكل من حيث كفاءة الأمانة والدول الأعضاء وتوافر الموارد لديها. وقد تؤدي العمليات التي أنشأتها هذه القرارات أيضا إلى تزايد الاستقطاب. نرى أنه ينبغي تجنب تقديم مشاريع قرارات متعددة بشأن نفس المواضيع، حيثما أمكن. وبشكل أعم، تبين هذه الحالة أن مواقف الوفود تزداد تباينا بشأن عدد من المسائل، وأن هناك حاجة إلى بذل جهود لتحقيق التقارب.

ثالثا، ثمة طريقة أخرى لتحسين الكفاءة تتمثل في إدارة الوقت المخصص للمناقشات على نحو أكثر حصافة. وإذا رغب عدد متزايد من الدول في الإعراب عن آرائها خلال المناقشات العامة والمواضيعية، فينبغي أن ننظر في مواصلة تقليل الوقت المخصص لكل متكلم.

أخيرا، نرحب بتخصيص قاعة ذات حجم مناسب للجنة الأولى هذا العامل إجراء المشاورات بشأن مشاريع القرارات. وفي حين أن هذا التطور يفرض بعض القيود – ولا سيما قصر مدة المشاورات وعقد بعضها في وقت متأخر نسبيا – يعتبر ذلك خطوة إلى الأمام مقارنة بالوضع السائد في السنوات الأخيرة. نأمل أن يستمر ذلك في المستقبل.

السيدة كوينتيرو كوريا (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر الأمانة العامة على تقديم الوثائق المتعلقة بأساليب عمل اللجنة الأولى وتخطيط البرامج. نأسف لأن لجنة البرنامج والتنسيق لم تقدم توصيات بشأن 10 برامج، بما فيها البرنامج 3، نزع السلاح. ونظرا لهذه الحالة، يود وفد بلدي أن يشير إلى تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/78/16)، وتحديدا الوثيقة المدرجة في مرفق التقرير، أي "الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024، الجزء الثاني: الشؤون السياسية، الباب 4، نزع السلاح، البرنامج 3، البرنامج الفرعي3 ، الأسلحة التقليدية" (A/78/6، الباب 4).

وفي هذا الصدد، نود أن نشكر الأمانة العامة على الأعمال التحضيرية التي قامت بها لتنفيذ الولاية الواردة في الفقرة 23 من القرار 71/77، أي:

"تقرر أن تُنشئ، في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة، برنامجا دائما مخصصا للتدريب بمِنَح الزمالات بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بهدف تعزيز المعارف والخبرات التقنية والعملية للمسؤولين الحكوميين المعنيين مباشرة بتنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقّب، وبخاصة في البلدان النامية، يُنفذ سنويا بدءا من عام 2024 في أربع مناطق على مدى أربعة أسابيع بالحضور الشخصي في كل منها، وتسبقه دورة إلكترونية تحضيرية للتدريب الذاتي، بمشاركة 15 زميلا من كل منطقة."

و نشدد على أهمية منح الأمانة العامة الأدوات والوسائل اللازمة لتنفيذ البرنامج الدائم المخصص للتدريب بمِنَح الزمالات، ونشكر جميع الوفود على جهودها في هذا الصدد.

السيد كوسانو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): يقدر وفد بلدي إجراء مناقشة اليوم تطبيقا للقرار 254/77 وسيظل ملتزما بالمشاركة الإيجابية والبناءة من أجل تحقيق أفضل نتيجة ممكنة لنا جميعا.

ولئن كنا نعتقد أن من اختصاص كل لجنة أن تقرر ما إذا كانت ستتناول تخطيط البرامج في برنامج عملنا أو كيف تتناوله، فمن الضروري أن نذكر أنفسنا أن المداولات بشأن هذه الخطط عمليات طويلة وحساسة سياسيا، مما يعني أن ذلك سينتقص قدرا كبيرا من الوقت الثمين من عبء العمل الحافل بالفعل للجنة الأولى، وذلك كما يتضح من عمل لجنة البرنامج والتنسيق، التي تخصص دوراتها التي تستغرق خمسة أسابيع لمناقشة الخطة البرنامجية فقط. وفي هذا الصدد، من المهم ألا تكون مناقشتنا تكرارا لعمل لجنة البرنامج والتنسيق.

ومن المهم أيضا الإشارة إلى أن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية المختصة في الجمعية العامة التي أنيطت بها المسؤوليات عن المسائل الإدارية ومسائل الميزانية، ومن ثم فهي مسؤولة عن الموافقة على الخطط البرنامجية النهائية والميزانية البرنامجية النهائية. ولذلك، نعتقد أن من مصلحتنا أن نحيل بسرعة الخطط البرنامجية هذه إلى اللجنة الخامسة حتى تتمكن من مواصلة عملها، على أن يكون مفهوما أن رؤساء اللجان الرئيسية سيركزون على إيجاد مسارات تمكنهم من المضي قدما في مهامهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير المدرج اسمه في قائمة المتكلمين لهذه الجلسة. أود أن أضيف أنني أيضا استخلصت عددا من التوصيات من هذا الاجتماع لكي أدرجها في تقريري الموجز، بينما كان كل عضو من أعضاء المكتب يدون ملاحظاته بعد الاستماع باهتمام إلى البيانات التي أُدلي بها. ونؤكد لأعضاء اللجنة أن هذا الملخص سيقدم إلى رئيس اللجنة الخامسة.

رُفعت الجلسة الساعة 15/55.